مجلة الرسالة
AL-RISALAH JOURNAL
ACADEMIC BIANNUAL REFEREED JOURNAL
KULLIYYAH OF ISLAMIC REVEALED KNOWLEDGE AND HUMAN SCIENCES
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

e-ISSN: 2600-8394 VOL. 5. No. 1 March (1442-2021)
The methods of al-zailai to know the preservation of narrators in his book (nasb ur rayah)
Muhammad Maroof Hanif

وجوه معرفة ضبط الرواة عند الحافظ الزيلعي من خلال كتابه نصب الراية

The methods of al-zailai to know the preservation of narrators in his book (nasb ur rayah)

الدكتور محمد معروف حنيف[1]

Muhammad Maroof Hanif

الملخص

قد اشترط المحدثون لصحة الحديث: أن يكون الرواة عدولا ضابطين مع اتصال السند، من غير شذوذ ولا علة. ويعنون بضبط الرواة أن يروي الراوي كما سمعها من غير زيادة أو نقصان أو تغيير فيها، وهذا لا يتحقق إلا أن يكون الراوي واعياً ضابطاً لما يسمع حتى يؤدي ما تحمله بدقة وأمانة. ويعرف ضبط الراوي من طرق عديدة ذكرها المحدثون وأطالوا الكلام عليها في كتب المصطلح، ونحن في هذا المقال سوف نتحدث عن ضبط الرواة وطرق معرفة ضبطهم عند الحافظ الزيلعي من خلال كتابه نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية. وقد توصلنا الى أن الزيلعي يتعرف على ضبط الراوي من خلال هذه الطرق:

1 – مقارنة مرويات الراوي بمرويات غيره .

2 – استفاضة ضبط الراوي بين الأئمة، دليل على ضبط الراوي

3– معرفة ضبط الراوي من خلال تزكية بعض أئمة الجرح والتعديل للراوي بأنه يحفظ حديثه ويتقنه.

4– تفرد أحد الرواة ومخالفته مع الجماعة دليل على ضعفه من ناحية ضبطه

5– أن لا يكون الراوي مضطربا، إذ أن الاضطراب دليل على ضعف ضبط الراوي.

6– أن لا يكون الراوي مختلطا، إذ أن الاختلاط دليل على ضعف ضبط الراوي.

7– اذا اشترط الراوي أنه لا يروي الا عن ثقة ، فروايته توثيق له.

هذه جل الطرق لمعرفة ضبط الرواة لدى الحافظ الزيلعي من خلال نصب الراية، وقد سار عليها جمهور المحدثين.

الكلمات المفتاحية: ضبط الرواة، الزيلعي، مقارنة المرويات، الاستفاضة، الاضطراب، الجرح والتعديل.

[1] – أستاذ ورئيس قسم الدراسات الاسلامية بجامعة كابول.

مجلة الرسالة
AL-RISALAH JOURNAL
ACADEMIC BIANNUAL REFEREED JOURNAL
KULLIYYAH OF ISLAMIC REVEALED KNOWLEDGE AND HUMAN SCIENCES
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

e-ISSN: 2600-8394 VOL. 5. No. 1 March (1442-2021)

Abstract

The scholars of Hadith stipulated Continuity of the chain of transmitters, integrity of the narrators, accuracy of the narrators, conformity and being free from any irregularities or defects as a criterion for correctness of Hadith. And integrity means that the narrator is made up of trustworthy and aware of narrating, with accuracy and honesty. The integrity is the key to know the correction and weakness, goodness, and badness, and this is because the correctness of Hadith can only be taken by caring from the time of hearing it until transferring it and this is the integrity. In this article we will discuss the methods of knowing the integrity of the narrators by al-zailai at Nasb ur Raya as follows:

1. Comparison of the narratives from a narrator with others.
2. The narrator's unique in a narration that is not approved by others.
3. Extensive control of the narrator among the imams.
4. The freeness of narrations of a narrator from disturbance.
5. Recommendations from some of the imams of modifying the narrator.
6. The narrator should be accurate.
7. If the narrator stipulated that he only narrates from the trustworthy.

These are the ways that I stopped with by reading the book Nasb ur Raya.

Key words: Al-Zailai, Comparison of narratives, Enlarging, Invalidation and Rectification, The Conflicted Tradition.

مقدمة

أحمد الله الذي هدانا إلى ما يحبه ويرضاه، وأصلي وأسلم على محمد خير البرية وعلى آله الخيرة وصحبه وسلم اجمعين ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد: إن المحدثين اشترطوا لصحة الحديث اتصال الاسناد وعدالة الرواة وضبطهم، أي يروي المرويات كما سمعها من غير زيادة أو نقصان أو تغيير فيها، وهذا لا يتحقق إلا أن يكون الراوي واعياً ضابطاً لما يسمع حتى يؤدي ما تحمله بدقة وأمانة .وكل دليل يوجب اشتراط العدالة يوجب اشتراط الضبط[2]. لأن العلة بينهما

2 – نور الدين عتر، **أصول الجرح والتعديل**، (دمشق: دار اليمامة للطباعة والنشر، ط1، 2007م) ص51.

مجلة الرسالة
AL-RISALAH JOURNAL
ACADEMIC BIANNUAL REFEREED JOURNAL
KULLIYYAH OF ISLAMIC REVEALED KNOWLEDGE AND HUMAN SCIENCES
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA
e-ISSN: 2600-8394 VOL. 5. No. 1 March (1442-2021)

واحدة وهي تحقيق الأداء السليم بعد التحمل. لأن الضبط من مستلزمات التوثيق، حيث نجد المحدثين يعبرون عن أحكامهم على بعض الرواة بأنهم ثقات أو بأن فلاناً ثقة. وهذا الراوي الذي منحه المحدثون هذا الوصف أي؛ قالوا فيه: ثقة، يكون موصوفاً بوصفين: الوصف الأول: العدالة، الوصف الثاني: الضبط والإتقان، لأن الرواية تحتاج إلى الأمرين معاً، فلا يقبل الخبر إلا ممن كان ديِّناً تقياً لا يتعمد الكذب ولا الإخبار بخلاف الواقع، مع التثبت في النقل للأخبار. فقد يكون غير متعمد للكذب ولكنه ليس ممن يحفظ الحديث على وجهه فيخطئ عن غير قصد حال الأداء؛ لهذا اشترط المحدثون– رحمهم الله– لقبول الحديث من الراوي أن يكون موصوفاً بهذين الوصفين. قال أبو الزناد: أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله[3].

وقال مالك بن أنس: لقد أدركت في هذا البلد يعني المدينة، مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة، يحدثون ما سمعت من أحد منهم حديثاً قط، قيل له ولم يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون[4]. ولا يثبت الخبر إلا بضبط رواته له، والضبط غالباً عليه مدار التصحيح والتعليل، والجرح والتعديل، وذلك لأن صحة الحديث لا تحصل إلا بالعناية به من حين سماعه وحتى أدائه، وهذا هو الضبط. ونحن في هذا المقال سوف نتحدث عن ضبط الرواة وطرق معرفة ضبطهم عند الزيلعي من خلال نصب الراية، وقبل أن نتكلم عن طرق معرفة ضبط الراوى عند الزيلعي يجدر بنا أن نلقى الضوء على ترجمة الحافظ الزيلعي ثم تعريف الضبط وأقسامه، ومراتبه، وشروطه، حتى نكون بذلك على أتم دراية بحقيقته.

المبحث الأول: التعريف بالزيلعي ومفهوم الضبط

المطلب الأول: ترجمة الحافظ الزيلعي

3 – مسلم بن الحجاج القشيري، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي) ج1، ص12.

4 – الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبو عبدا لله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية) ج1، ص116.

مجلة الرسالة
AL-RISALAH JOURNAL
ACADEMIC BIANNUAL REFEREED JOURNAL
KULLIYYAH OF ISLAMIC REVEALED KNOWLEDGE AND HUMAN SCIENCES
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

e-ISSN: 2600-8394 VOL. 5. No. 1 March (1442-2021)
The methods of al-zailai to know the preservation of narrators in his book (nasb ur rayah)
Muhammad Maroof Hanif

هو أبو محمد عبدالله بن يوسف بن محمد بن أيوب الزيلعى[5]، كذا ذكر اسمه معظم من ترجموه[6]، و سماه بعضهم يوسف بن عبدالله[7]، وتفرد البغدادي فذكره في هدية العارفين باسم عبدالله بن يونس[8]، والأول هو المعتمد. لقبه الذي ذكره معظم مترجميه مقروناً باسمه هو "جمال الدين"، أما نسبته التي اشتهر و عرف بها فهو الزيلعي، و هي نسبة الى "زيلع" وهي قرية على ساحل البحر من ناحية الحبشة[9]. {وهي اليوم في الصومال} تفقت كلمة المؤرخين، أن الزيلعي توفي سنة (762هـ)[10]. أما تاريخ ولادته فلم أقف عليه مصرحاً به في شيء من كتب التراجم و قد بيض له ابن فهد في لحظ الألحاظ، ومع ذلك يمكن استنباط تاريخ ولادته مما ذكره مترجموه أنه ولد في حدود سنة(722هـ)، و يؤيد هذا التقدير السيوطي في ذيل تذكرة الحفاظ في آخر ترجمة الزيلعي[11].

5 – ابن فهد المكي، **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**. (بيروت: دار الكتب العلمية. ط:1، 1998م)، ص 128.

6 – انظر: الحافظ ابن حجر، **الدرر الكامنة**. تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، (حيدر اباد/ الهند، دائرة المعارف العثمانية. ط:2، 1972م) ج2، ص 417. وابن فهد المكي، **لحظ الألحاظ**، ص362. والزركلي، خير الدين بن محمود، **الأعلام**، (بيروت: دار العلم للملايين. ط:15، 2002م)، ج4، ص165.

7 – الشيخ عبد الحي اللكنوي، **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، (القاهرة، دار الكتاب الاسلامي.ط1، 1324 ه)، ص228. قال اللكنوي (ص 229): "و قد وقع الاختلاف في تسمية الزيلعي صاحب الترجمة فسماه الكفوي كما تراه يوسف بن عبدالله، و وافقه كلام صاحب الكشف عند ذكر الهداية... و كلامه عند ذكر الكشاف يدل على عكس ذلك حيث قال و ممن خرج أحاديثه جمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي الحنفي" ثم أشار الى أن هذه التسمية الأخيرة مذكورة في "الدرر السنية فيما علا من الأسانيد الشنوانية"، و "مدارج الإسناد" و "حصر الشارد" ثم قال: "وهو الموافق لما ذكره السيوطي". قلت: ترجيحه وتصويبه حسن، ولكن ما ورد في كشف الظنون الذي رجعت اليه ليس فيه خطأ في كلا الموضعين عند ذكر **الكشاف** (1481/2) وعند ذكر الهداية (2036/2).

8 – إسماعيل بن محمد أمين الباباني، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**. (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، ج6، ص557.

9 – انظر: ياقوت بن عبد الله الحموي، **معجم البلدان**، (بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، 1979م)، ج3، ص164.

10 – انظر: ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج2، ص417. ومحمد بن علي الشوكاني، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع** (بيروت: دار المعرفة). ج1، ص402. وابن فهد المكي، **لحظ الألحاظ**، ص130. ومحمد بن أبي الفيض الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، (بيروت: دار البشائر الإسلامية. ط6، 1421هـ)، ص 185. ويوسف بن تغري، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، (مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب)، ج11، ص 130.

11 – عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **ذيل طبقات الحفاظ**، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1987م)، ص 363.

شيوخه: تلقى الزيلعي العلم على عدد من الشيوخ، معظمهم من كبار الأئمة و خاصة في الحديث إذ تلقى عن كبار حفاظ عصره كالمزي والذهبي وابن جماعة، و كذلك الشأن في الفقه إذ أخذ عن الفخر الزيلعي وعلاء الدين ابن التركماني وشمس الدين العرضي من الحنفية، كما أخذ عن ابن عدلان وابن قيس الأنصاري فقيه الديار المصرية من الشافعية، وأما اللغة فشيخه ابن عقيل من أنحي أهل عصره[12].

تلاميذه: لم يذكر أحد ممن ترجموا للزيلعي – فيما اطلعت عليه– أسماء أحد من تلاميذه، بل إن بعضهم لم يشر الى أنه كان له تلاميذ. ولعل تلاميذ الزيلعي– إن وجدوا – قليل وذلك لأسباب عدة لا مجال لذكرها الآن.

مكانته العلمية: تفوق الزيلعي في علوم عدة إلا أنه اشتهر وتعمق في علم الحديث أكثر من غيره من العلوم، فهو معدود من المحدثين الحفاظ[13]، حيث لازم مطالعة كتب الحديث[14] واشتغل كثيراً بل أدام النظر والاشتغال[15] وطلب الحديث واعتنى به فانتقى وخرج وألف وجمع وسمع[16] وأخذ من جمهور كتب السنة[17] حتى برع في الحديث[18] وصار من أئمته المعروفين وحفاظه المشهورين، و نقاده المعتبرين، وقد شهد له العلماء بكثرة الإطلاع وسعة الباع[19]. مؤلفاته: وقد ترك الزيلعي بعده تراثا عظيما لهذه الأمة، من ذلك: نصب الراية لأحاديث الهداية: وهو أشهر وأكبر كتب الزيلعي، و"تخريج أحاديث الكشاف" وغيرهما[20].

12 – ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج2، ص417. الزركلي، **الأعلام**، ج1، ص167.

13 – انظر: ابن فهد المكي، **لحظ الالحاظ**، ص128، وفي **الأعلام**، ج4، ص147، قال: عالم بالحديث.

14 – انظر: ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج2، ص417.

15 – ابن فهد المكي، **لحظ الالحاظ**، ص128.

16 – ابن فهد المكي، **لحظ الالحاظ**، ص129.

17 – الحافظ قاسم بن قطلوبغا، **منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية** للزيلعي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. (مصر: مكتبة الخانجي مطبعة السعادة 1950م)، ص 9.

18 – يوسف بن تغري، **النجوم الزاهرة**، ج11، ص10. واللكنوي، **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، ص228.

19 – انظر: اللكنوي، **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، ص228، 229، **والرسالة المستطرفة**، ص188.

20 – الزركلي، **الأعلام**، ج4، ص147.

مجلة الرسالة
AL-RISALAH JOURNAL
ACADEMIC BIANNUAL REFEREED JOURNAL
KULLIYYAH OF ISLAMIC REVEALED KNOWLEDGE AND HUMAN SCIENCES
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

e-ISSN: 2600-8394 VOL. 5. No. 1 March (1442-2021)
The methods of al-zailai to know the preservation of narrators in his book (nasb ur rayah)
Muhammad Maroof Hanif

المطلب الثاني : مفهوم الضبط وأنواعه

الضبط لغة: تدل كلمة الضبط في اللغة على عدة معان، فتأتي بمعنى لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء، فيقال: ضبط الشيء يضبطه من باب ضرب؛ أي لزمه لزوماً لزوماً شديداً، لذا يقال: هو أضبط من الأعمى، وأضبط من نملة[21]. والمعنى واضح الدلالة على شدة الملازمة وعدم المفارقة. وتأتي بمعنى آخر، فيقال: ضبط الشيء إذا حفظه بالحزم؛ أي حفظه حفظاً بليغاً، ومنه قيل: ضبطت البلاد وغيرها إذا قمت بأمرها قياماً ليس فيه نقص[22]. قال الجرجاني في التعريفات: الضبط، في اللغة: عبارة عن الحزم.

ومن المجاز: هو ضابط للأمور، وفلان لا يضبط عمله: لا يقوم بما فوض اليه، ولا يضبط قراءته: لا يحسنها[23]. مما يدل على عدم الحفظ بالحزم والقوة. وفي اصطلاح المحدثين: ملكة تؤهل الراوي لأن يروي الحديث كما سمعه من غير زيادة ولا نقصان. وأول من بينه خير بيان الإمام الشافعي رحمه الله تعالى فقال: أن يكون الراوي حافظاً إن حدث من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث منه، عالماً بما يحيل معاني الحديث إن حدث على المعنى[24]، إذا شرك أهل الحفظ في

21 – محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر، ط3، 1414 هـ)، ج7، ص340. والزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1419 هـ/1998 م)، ص 370.

22 – زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الرازي. **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد. (بيروت: المكتبة العصرية، ط5، 1420هـ / 1999م)، ج1، ص403. والفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 1426 هـ – 2005 م)، ص782. وأحمد بن محمد الفيومي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، (بيروت: المكتبة العلمية، 2004)، ج2، ص357.

23 – الزمخشري، **أساس البلاغة**، ص370.

24 – اختلف العلماء في حكم رواية الحديث بالمعنى، والأكثر على أن ذلك جائز بشروط: أن يكون الراوي عالماً عارفاً بالألفاظ ومقاصدها، بصيراً بمقدار التفاوت بينها، عارفاً بالفقه واختلاف الأحكام مميزا لما يحيل المعنى وما لا يحيله، وأن يكون المعنى ظاهراً معلوماً، وأما إذا كان غامضاً محتملاً فإنه لا يجوز رواية الحديث على المعنى ويلزم إيراد اللفظ بعينه وسياقه على وجهه. انظر: ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **مقدمة ابن الصلاح**. تحقيق: ماهر ياسين الفحل، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1423 هـ / 2002 م)، ص213. والخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: محمود الطحان. (الرياض: مكتبة المعارف) ج2، ص34. والإمام النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، تحقيق: محمد عثمان الخشت. (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985م، ص 74، والطيبي، الحسين بن محمد، **الخلاصة في معرفة الحديث**، تحقيق: أبو عاصم الشوامي الأثري، (بيروت: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع. ط1، 2009 م)، ص 147. والحافظ العراقي، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: عبد الرحمن

الحديث وافق حديثهم[25]. وذكر ابن الأثير في مقدمة الجامع: أن الضبط هو عبارة عن احتياط في باب العلم، وله طرفان: العلم عند السماع، والحفظ بعد العلم عند التكلم، حتى إذا سمع ولم يعلم لم يكن معتبرا، كما لو سمع صياحاً لا معنى له، وإذا لم يفهم اللفظ بمعناه لم يكن ضبطاً، وإذا شك في حفظه بعد العلم والسماع لم يكن ضبطا[26]. فالضبط: هو إتقان ما يرويه الراوي بأن يكون متيقظا لما يروي، غير مغفل وذلك بأن يكثر صوابه على خطئه وغفلته، حافظا لروايته إن حدث من حفظه ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه، عالما بما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى حتى يثق المطلع على روايته، والمتتبع لأحواله بأنه أدى الأمانة كما تحملها لم يغير منها شيئا[27]. إذاً: فليس المقصود بالضبط والإتقان، عند المحدثين، سعة الحفظ وكثرة المحفوظات، وإنما المقصود به التثبت، وأن لا يروي الراوي إلا ما حفظه، وأن يؤديه كما سمعه، وأهل الضبط بهذا المعنى يتفاوتون.

أنواع الضبط:

قسم المحدثون النقاد، وهم أهل هذا الفن ومهرته، الضبط إلى قسمين هما: ضبط صدر، وضبط كتاب.

1 – ضبط الصدر: فهو أن يحفظ ما سمعه في صدره من جهة تحمله إلى وقت أدائه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، مع المحافظة على اللفظ إن كان ذاكرا له، مستكملا لشروط الرواية بالمعنى، إن روى بالمعنى[28].

محمد عثمان، (السعودية: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. ط1، 1969م)، ص 239، عبد الرؤوف المناوي. **اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر**، تحقيق: المرتضي الزين أحمد، (الرياض، مكتبة الرشد، 1999م)، ج2، ص111.

25 – محمد بن إدريس الشافعي، **الرسالة**، تحقيق: أحمد شاكر، (مصر: مكتبه الحلبي، ط1، 1940م)، ص370، وانظر: ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، (الأردن: مكتبة المنار، ط1، 1987م)، ج1، ص351.

26 – ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط. (بيروت: مكتبة دار البيان، ط1، 1392 هـ/1972 م)، ج1، ص35.

27 – أبو شُهبة، محمد بن محمد، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، (مصر: دار الفكر العربي)، ص 92.

28 – الحافظ ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (الرياض: مطبعة سفير، ط1، 1422هـ) ص55. وأبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، ص 92.

وأكثر الرواة كانوا يعتمدون على هذا النوع في أداء الحديث، ولم يكونوا يكتبون. وقد صدرت منهم خوارق في ذلك قد يشك فيها ويستغربها من لم يجربها ولم يشاهد أصحابها، ورويت عنهم أخبار في قوة الحفظ يستغربها الإنسان في هذا العصر الذي انصرفت فيه النفوس عن الحفظ والاستحضار، واعتمد فيه على الكتب والأسفار.

والحق أن تلك الروايات المتعلقة بالحفاظ وقدرتهم على الحفظ إنما هي وقائع وليست ضروباً من الظنون. ومن أعجب ما روي في ذلك قصة الإمام البخاري عندما قدم بغداد، فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه.....والقصة مشهورة. قال الحافظ ابن حجر معلقاً على هذه الحكاية قلت: هنا يخضع للبخاري فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب فإنه كان حافظا، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرة واحدة[29]. وقد جمع لنا كتب الجرح والتعديل قصصا وحكايات عن المحدثين في حفظهم لأحاديث رسول الله ليس المقام مجال بسطها.

2- ضبط الكتاب: وهو أن يصون كتابه الذي تحمل الحديث فيه من وقت تحمله إلى وقت أدائه بحيث يأمن عليه من التغيير والتبديل، والزيادة والنقصان، مع مقابلته بأصل موثوق به كنسخة شيخه، وإذا أعاره إلى أحد لا يعيره إلا لرجل مؤتمن[30]. فإن لم يقابل كتابه، أو تهاون في المحافظة عليه، وروى من نسخ مستعارة أومشتراة، فقد عرض نفسه للطعن وعُدَّ في طبقات المجروحين[31]. وذلك لأن الراوي قد يُبتلى برجل سوء سواء كان ابنًا، أو جارًا، أو صديقًا، أو ورَّاقًا، أو نحو ذلك، فيدخلون في كتابه ما ليس منه، فعند ذلك يطعن في ضبط الراوي، ويسقط حديثه .

يقول الحافظ ابن حجر: الطعن في الراوي بسبب عدم ضبط الكتاب: إنما يكون فيمن لم يكن عنده إلا ضبط الكتاب فقط، أما من كان عنده ضبط صدر ؛ فلا يضره عدم ضبط الكتاب، إذا حدث من صدره، وإن كان الأفضل

29 – أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: أبو الفضل العسقلاني الشافعي، (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، ج1، ص 486.

30 – أبو شهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، ص 92.

31 – انظر: الحاكم النيسابوري، **المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل**، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، (الاسكندرية: دار الدعوة) ص109. وابن الصلاح، **المقدمة**، ص209.

أن يجمع بينهما، وكذلك الحال فيما إذا لم يكن عند الراوي ضبط صدر، لكن عنده ضبط كتاب؛ فلا يضره ضعف حفظه إذا حدث من كتابه، كما أخذ البخاري من أصول ابن أبي أويس[32].

وكان المحدثون مع سعة حفظهم، وشدة تحريهم وتثبتهم يكتبون، فالحفظ خوّان، والإنسان عُرْضة للخطأ والوهم، لا سيما مع بعد عهد النبوة، وطول الأسانيد وتعددها، وكثرة متون الأحاديث وما يتبعها، كان لا بد أن يعمد المتأخرون إلى الكتابة، حفظاً للحديث، وصيانة للسنة أن يُدَسّ فيها ما هو دخيل عليها. قيل ليحيى بن معين: أيهما أحب اليك ثبت حفظ أو ثبت كتاب قال: ثبت كتاب[33]. وقال على بن المديني: ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل وبلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب ولنا فيه أسوة[34].

قال الإمام أحمد: حدثنا قوم من حفظهم، وقوم من كتبهم، فكان الذين حدّثونا من كتبهم أتقن[35]. قد علمنا مما سبق أن الضبط من شروط صحة الحديث الأساسية؛ ويتحقق بصورتين ضبط الصدر وضبط الكتاب، ولكن بعض الرواة، وإن كانوا ضابطين، إلا أنهم في بعض الأحايين يخف ضبطهم لبعض الأحاديث وتتفاوت مراتب الضبط بحسب تفاوت الرواة في الحفظ والتيقظ وعدم الغفلة والسهو إن روى من حفظه وبمقدار ضبطه لكتابه وصيانته له إن روى من كتابه وبمقدار علمه بمعنى ما يرويه وبما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى.

المبحث الثاني: طرق معرفة الضبط عند الحافظ الزيلعي

وقد سبق أن ذكرنا أن الضبط ينقسم الى قسمين ضبط الصدر وضبط الكتاب، وللحافظ الزيلعي طرق لمعرفة ضبط الراوي في الجانبين كالتالي:

32 – انظر: ابن حجر، **هدي الساري**، ص 410.

33 – الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج2، ص 38.

34 – الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج2، ص 12.

35 – الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **تقييد العلم**، (بيروت: إحياء السنة النبوية، 2001م)، ص 115.

مجلة الرسالة
AL-RISALAH JOURNAL
ACADEMIC BIANNUAL REFEREED JOURNAL
KULLIYYAH OF ISLAMIC REVEALED KNOWLEDGE AND HUMAN SCIENCES
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA
e-ISSN: 2600-8394 VOL. 5. No. 1 March (1442-2021)

1 – مقارنة مرويات الراوي بمرويات غيره:

من الطرق التي اختارها الزيلعي لمعرفة ضبط الراوي هو سبر أحاديثه، ومقارنة مروياته بمرويات غيره من الثقات المتقنين، لتعرف مدى الموافقة والمخالفة لهم، وقد سبق الزيلعي في هذه الطريقة الأئمة الأجلاء، كما قال الإمام ابن الصلاح بالنسبة الى هذه الطريقة معتمداً في ذلك على صنيع الأئمة وصريح أقوالهم: يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة لهم ولو من حيث المعنى لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلاف ضبطه ولم يحتج بحديثه[36]. وهذا الذي ذكره ابن الصلاح قد صرح به الأئمة وعملوا به. قال الإمام الشافعي مشيراً إلى شروط الراوي الذي تقوم به الحجة: إذا شارك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم[37]. وقال الإمام أيوب السختياني: إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالس غيره[38]. وقال ابن المبارك: إذا أردت أن يصح لك الحديث فاضرب بعضه ببعض[39]. وقد صرح بهذا الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، فقال: وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبولة، ولا مستعمله[40]. فمنهج المعارضة بين الروايات المختلفة بدأ في عهد مبكر جداً ولعل أول نقل يثبت هذا المنهج وصلنا من عهد الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه عندما طلب من المغيرة أن يأتي بشاهد يشهد معه في ميراث الجدة[41].

36 – ابن الصلاح، **المقدمة**، ص 217.

37 – الشافعي، **الرسالة**، ج1، ص 371.

38 – أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، **سنن الدارمي**، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، (السعودية: دار المغني للنشر والتوزيع، ط1، 2000 م)، ج1، ص 496.

39 – الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، ج2، ص 295.

40 – القشيري مسلم بن الحجاج، **مقدمة صحيح مسلم**، ج1، ص7.

41 – راجع محمد بن عيسى الترمذي، **سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، 1975 م)، ج4، ص 420.

وبعض المحدثين يعدُّ الإمام الشافعي من أوائل من نصّ على اعتبار معارضة مرويات الراوي بروايات الثقات طريقاً لمعرفة الضبط[42]. والموافقة المشترطة هي الموافقة غالباً ولو من حيث المعنى لروايات المتقنين الضابطين، ولا تضر المخالفة النادرة، فإن كثرت فهي دليل على اختلال الضبط. وهذا المنهج الدقيق هو الأكثر ممارسة في صنيع النقاد من المتقدمين والمتأخرين، وهو الوسيلة المثلى لمعرفة ضبط الراوي لحديثه، وقد غرست هذه المقارنات في القرن الثاني الهجري بذور وضع الرواة على درجات، تبين الأثبت فالأثبت، ومن يحتج بأحاديثهم ومن هم غير ذلك[43]. وقد بنى على هذا الأساس من جاء بعد القرن الثاني الهجري. وقد اختار الزيلعي هذه الطريقة وجعلها من طرق معرفة ضبط الرواة، ولقد قام بمقارنة مرويات الراوي بمرويات غيره للوقوف على مدى ضبطه خير قيام، وقد وصل من ذلك إلى من هو أثبت في الرواية عن آخر، أو في شيخ معين، أو في بلد معين، أو دون تحديد حتى يمكنه من ذلك الأخذ بروايات الأتقن منهم لحديثه وترك ما خالفه، وقد يستعمل الزيلعي مقارنة مرويات الراوي بمرويات غيره لبيان ضعف حديث المخالف ومن ثم عدم الاحتجاج به، وقد يستعملها للترجيح بين الروايات، وقد يصل الى ترك جميع روايات الراوي أو الى ترك بعض رواياته من شيخ معين أو بلد معين، كما قال: حماد بن سلمة أحد أئمة المسلمين، إلا أنه لما طعن في السن ساء حفظه، فلذلك ترك البخاري الاحتجاج بحديثه، وأما مسلم فإنه اجتهد في أمره، أخرج من أحاديثه عن ثابت ما سمع منه قبل

42 – الشافعي، **الرسالة**، ج1، ص371.

43 – لإدراك وفهم منهج المعارضة يراجع: **مقدمة ابن الصلاح**، ص 217. والعراقي، **التقييد والإيضاح**، ص 138. والأبناسي، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، ج1، ص236، والبقاعي، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، ج1، ص594. وأبو ذر عبد القادر، **الشاذ والمنكر وزيادة الثقة**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2005م)، ص 154). وعتر، نور الدين، **السنة المطهرة والتحديات**، (قطر: مجلة مركز بحوث السُنَّة والسيرة، العدد الثالث، 1408 هـ/1988 م)، ص 164. وعتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، (دمشق: دار الفكر، ط3، 1401 هـ/1981م)، ص 471)، ورفعت بن فوزي عبد المطلب، **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته**، (مصر: مكتبة الخانجي، ط1) ص 171. والذهبي، **شرح الموقظة**، ص 66.

غيره، وما سوى حديثه عن ثابت، فلا يبلغ أكثر من اثني عشر حديثا، أخرجها الشواهد دون الاحتجاج، وإذا كان الأمر كذلك فالاحتياط أن لا يحتج بما يخالف فيه الثقات[44]. واليكم بعض الأمثلة[45]:

أخرج الزيلعي حديثا عن معاوية عن النبي ﷺ: «العين وكاء السه، فإذا نامت العين استطلق الوكاء»، [(46)] هذا الحديث رواه عطية بن قيس عن معاوية، وروى عن عطية مروان بن جناح موقوفا، ورواه أبوبكر بن أبي مريم عنه مرفوعا فرجح الزيلعي رواية مروان على رواية أبي بكر بن أبي مريم، فقال: مروان أثبت من أبي بكر بن أبي مريم47. كما ترى أن مروان بن جناح وأبابكر بن أبي مريم اختلفا في رفع هذا الحديث ووقفه، فرواه مروان بن جناح عن عطية عن معاوية موقوفاً، وأما أبوبكر بن أبي مريم فرواه عن عطية عن معاوية مرفوعاً، فقارن الزيلعي بين الراويين من حيث الضبط والاتقان فلذلك رجح رواية أبي بكر بن أبي مريم على رواية مروان بن جناح. وللحديث شاهد أخرجه أحمد[48] وأبو داود[49] وابن

44 – الزيلعي، **نصب الراية لأحاديث الهداية**، تحقيق: محمد عوامة. (بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر. ط1997،1م)، ج1، ص286.

45 – وعلى سبيل المثال يراجع: **نصب الراية** (1/ 46) (1/ 102) (1/ 191) (1/ 192) (1/ 206) (1/ 237) (1/ 242) (1/ 269) (1/ 293) (1/ 391) (1/ 396) (2/ 34) (2/ 115) (1/ 216) (2/ 134) (1/ 211) (2/ 223) (2/ 310) (2/ 329) (1/ 396) (2/ 53) (2/ 248) (2/ 324) (2/ 324) (2/ 332) (2/ 367) (2/ 373) (2/ 387) (2/ 390) (2/ 407) (2/ 431) (2/ 440) (2/ 442) (2/ 455) (2/ 458) (3/ 122) (3/ 196) (3/ 201) (3/ 231) (3/ 287) (3/ 294) (3/ 456) (3/ 458) (4/ 125) (4/ 138) (4/ 153) (4/ 169) (4/ 213) (4/ 239) (4/ 248) (4/ 273).

46 – أخرجه الدارمي، **السنن**، ج1، ص 562، والإمام أحمد بن حنبل، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1999م)، ج28، ص92. والدارقطني، **سنن الدارقطني** تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 2004م)، ج1، ص294. والطبراني، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1984م)، ج19، ص372. والبيهقي، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط3، 2003 م)، ج1، ص 191.

47 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج1، ص 46.

48 – أحمد بن حنبل، **المسند**، ج2، ص227.

49 – أبوداود سليمان بن الأشعث السجستاني، **سنن أبي داود**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره. (بيروت: دار الرسالة العالمية، ط1، 2009 م)، ج1، ص146.

ماجه[50] والدار قطني[51] عن طريق علي بن أبي طالب مرفوعا نحوه. وعلى هذا فالرواية المرفوعة ترجح على الرواية الموقوفة كما قال به الزيلعي.

مثال آخر:

قال الزيلعي في أصحاب ابن أبي ليلى: ووكيع أثبت من كل من روى هذا الحديث عن ابن أبي ليلى[52]. قال في أصحاب أبي إسحاق: وأصح شيء في هذا عندي حديث إسرائيل، لأنه أثبت وأحفظ لحديث أبي إسحاق من غيره[53]. قال في أصحاب سفيان الثوري: وابن المبارك أثبت في سفيان من الفضل[54].

قال في حديث رواه ابن جريج موصولا عن طريق عطاء ورواه ابن أبي ليلى عنه فرجح الزيلعي رواية ابن جريج على رواية ابن أبي ليلى، فقال: وهو أثبت من أبي ليلى[55]. ذكر الزيلعي حديثا عن طريق الزهري رواه عنه جماعة من أصحابه ويخالفهم مالك فيروي ما يخالفهم، فيرجح الزيلعي رواية جماعة الثقات على الفرد وان كان ثقة، فيقول: وكذلك رواه جماعة من أصحاب الزهري عن الزهري، وهو الصواب، وخالفهم مالك فلم يذكره في الموطأ[56]. وقد يرجح الزيلعي بين الرواة عند المقارنة من غير تضعيف لهم، فمما قال: وأبو حصين أثبت من عطاء بن السائب[57]، وخالد أثبت عندنا من معتمر[58].

50 – وابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره. (بيروت: دار الرسالة العالمية، ط1، 2009م) ج1، ص 301)

51 – الدارقطني، **سنن الدارقطني**، ج1، ص295.

52 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج1، ص391.

53 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج1، ص 216.

54 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج2، ص444.

55 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 3، ص 156.

56 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج1، ص 408.

57 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 4، ص 163.

58 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 2، ص 370.

ومن الأمثلة أيضاً:

روى الزيلعي حديثا عن طريق قيس بن سعد عن عمرو بن دينار وأيضاً عن طريق عبد الله بن محمد بن ربيعة ثنا محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار، ثم رجح رواية قيس لأنه ثقة روى له البخاري في الصحيح، وأما عبد الله بن محمد بن ربيعة، قال الدارقطني وهو من القدامى، يروي عن مالك، وهو متروك، وقال ابن المديني: قيس أثبت.[59]

ومن الأمثلة أيضاً:

روى الزيلعي حديثا عن طريق حاجب بن سليمان، وقال: حاجب لا يعرف فيه مطعن، وقد حدث عنه النسائي ووثقه، وقال في موضع آخر: لا بأس به، إلا أن الدارقطني قال: تفرد به حاجب عن وكيع، ووهم فيه، وحاجب لم يكن له كتاب، وإنما كان يحدث من حفظه، ولقائل يقول: هو تفرد ثقة. وتحديثه من حفظه إن كان أوجب كثرة خطأه بحيث يجب ترك حديثه، فلا يكون ثقة، ولكن النسائي وثقه، وإن لم يوجب خروجه عن الثقة، فلعله لم يهم، وكان لنسبته إلى الوهم بسبب مخالفة الأكثرين له.[60] ففي هذه الرواية يرد الزيلعي حديث حاجب لأنه يخالف الأكثرين.

وقد ذكر الحافظ الزيلعي روايات الصحابة حول حج النبي ﷺ ورجح رواية جابر على غيره لأنه أكثر ضبطا عن غيره فقال: ورجح الحازمي في "كتاب الناسخ والمنسوخ" حديث جابر الطويل، قال: فإنه أحسن سياقا، وأبلغ استقصاء، وغيره لم يضبط ضبطه[61]. ومن خلال هذه الأمثلة (والتي لم نذكرها) أدركنا أن الزيلعي يدرك مدى ضبط الراوي بمقارنة مروياته مع روايات الثقات المتقنين، أو مع من هو مثله في الدرجة من الضبط والاتقان، وعلى ذلك يرجح بين الروايات أو يضعف بعض الروايات بالمقارنة.

59 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 4، ص 98.
60 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 1، ص 75.
61 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 3، ص106.

مجلة الرسالة
AL-RISALAH JOURNAL
ACADEMIC BIANNUAL REFEREED JOURNAL
KULLIYYAH OF ISLAMIC REVEALED KNOWLEDGE AND HUMAN SCIENCES
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

e-ISSN: 2600-8394 VOL. 5. No. 1 March (1442-2021)

2 – ومن طرق معرفة ضبط الراوي عند الزيلعي أيضاً: هو تفرد الراوي بأمر لم يوافقه غيره، بمعنى إذا اشترك جماعة في الرواية عن شيخ فتفرد أحد الرواة بأمر لم يوافقه غيره يدل على خفة ضبط ذلك الراوي وبقدر هذه المخالفة يكون ضعف الراوي من ناحية ضبطه، ومن الأمثلة على ذلك[62]:

قال الزيلعي: أخرج ابن ماجه في "سننه"[63] عن عبد الله بن موسى التيمي عن أسامة بن زيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «صائم رمضان في السفر كالمفطر في الحضر»، انتهى. ذكر الزيلعي هذا الحديث عن الزهري من وجهين يرويه يزيد بن عياض عن طريق الزهري مرفوعا، ويرويه بقية أصحاب الزهري موقوفا على أبي سلمة، ثم قال: وهذا الحديث لا يرفعه عن الزهري غير يزيد بن عياض، وقد رواه سلامة بن روح والقاسم بن مبرور وعبد الله بن موسى التيمي، والباقون من أصحاب الزهري، رووه عنه عن أبي سلمة عن أبيه من قوله[64]. كما ترون أن الزيلعي يبين خفة ضبط يزيد بن عياض بسبب تفرده عن سائر أصحابه في الرواية عن الزهري.

ومن الأمثلة أيضاً:

ذكر الزيلعي مسألة ولوغ الكلب وذكر أحاديث غسل الأواني من ولوغ الكلب سبع مرات وأردفها بحديث عن طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة في غسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاث مرات، ثم قال نقلا عن البيهقي: تفرد به عبد الملك من بين أصحاب عطاء ثم عطاء من بين أصحاب أبي هريرة، والحفاظ الثقات من أصحاب عطاء، وأصحاب أبي هريرة يروونه سبع مرات، وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات، ولمخالفته أهل الحفظ والثقة – في بعض رواياته – تركه شعبة بن الحجاج، ولم يحتج به البخاري في صحيحه، وقد اختلف عليه في هذا

62 – وعلى سبيل المثال يراجع: الزيلعي، **نصب الراية**، ج 1، ص 17، ج1، ص44، ج1 ص 131، ج 1 ص 132. ج1 ص 150. ج1، ص 197، ج 1 ص 210، ج 1، ص 341، ج2، ص 407، ج 2، ص 452. ج2، ص 462. ج 3، ص 339. ج 3، ص 416. ج4، ص 313. ج 4، ص 318. ج 4، ص 320. ج 4، ص 388.

63 – ابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، ج2، ص 574.

64 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 2، ص 462.

الحديث، فمنهم من يرويه عنه مرفوعا، ومنهم من يرويه عنه من قول أبي هريرة، ومنهم من يرويه عنه من فعله، قال: وقد اعتمد الطحاوي على الرواية الموقوفة في نسخ حديث السبع وأن أبا هريرة لا يخالف النبي ﷺ فيما يرويه عنه، وكيف يجوز ترك رواية الحفاظ الأثبات من أوجه كثيرة لا يكون مثلها غلطا برواية واحد قد عرف بمخالفة الحفاظ في بعض أحاديثه[65]. ففي هذا الحديث يبين الزيلعي أن تفرد عبد الملك من بين أصحاب عطاء ومخالفته إياهم دليل على خفة ضبطه وسوء حفظه وكذلك تفرد عطاء من بين أصحاب أبي هريرة، ومخالفته للثقات الأثبات دليل على خفة ضبطه.

ومن الأمثلة أيضاً:

ينقد الزيلعي حديث محمد بن المسيب لأنه تفرد بلفظة عن الأوزاعي، فقال: ورواه كافة أصحاب الأوزاعي عن الأوزاعي دونها[66]. ينقد الزيلعي حديث بحر بن كثير لأنه تفرد بلفظة عن الزهري، وقد خالفه أصحابه، فقال: وقد رواه أكثر أصحاب الزهري بدونها[67]. والأمثلة على ذلك كثيرة وبهذا قد أدركنا أن تفرد الراوي يبين مدى ضبطه.

3 – ومن طرق معرفة ضبط الراوي عند الزيلعي أيضاً: هو استفاضة ضبط الراوي بين الأئمة، وهذه الصورة هي أعلى الصور في هذا الباب، كما قال في عبد الملك بن أبي سليمان، ثناء أهل الأثر عليه مستفيض[68]. وقد احتج الزيلعي برواية عبدالملك ورجحها على غيره لاستفاضة ضبطه لدى العلماء.

4- ومن طرق معرفة ضبط الراوي عند الزيلعي أيضاً: هو خلو رواياته عن الاضطراب، إذ أن الاضطراب دليل على ضعف ضبط الراوي وقد نقد الزيلعي ضبط بعض الرواة بحجة أنهم اضطربوا في رواياتهم وأحاديثهم كما قال: أن يكون أحد الروايتين لم يضطرب لفظه، فترجح خبره على خبر من اضطرب لفظه، لأنه يدل على ضبطه[69].

65 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 1، ص 132.
66 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 2، ص 452.
67 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 2، ص 407.
68 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 4، ص 174.
69 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 1، ص 403.

وذكر رواية إسماعيل بن عياش، ثم حكم عليها بالاضطراب ثم قال: ومثل هذا الاضطراب في السند والمتن مما يوجب ضعف الحديث، لأنه مشعر بعدم ضبطه[70].

وذكر أيضاً رواية عن ابن المؤمل ثم قال: وقد اضطرب في هذا الحديث اضطرابا كثيرا، وكل ذلك دليل على سوء حفظه، وقلة ضبطه[71].

5- ومن طرق معرفة ضبط الراوي عند الزيلعي أيضاً: وتزكية بعض أئمة الجرح والتعديل للراوي بأنه يحفظ حديثه ويتقنه، وهذه الطريقة غنية عن ذكر الأمثلة إذ كتاب الزيلعي مشحون بمثل هذه الأحكام[72]. وإذا نصُّوا على أن الراوي ثقة، فهذا يدل على أن ضبطه كامل، كما قال: وأبان بن صالح، وثقه المزكون: يحيى بن معين. وأبو زرعة. وأبو حاتم، وذكر له الترمذي حديثا في "العلل" الكبير" ثم قال: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: حديث صحيح[73]. وحكم الزيلعي على أبي الوليد بأنه ضابط لأن الحفاظ وثقوه كما قال: وأبو الوليد بن برد هو محمد بن أحمد بن الوليد بن برد، وثقه الدارقطني، وقال النسائي: صالح، والهيثم بن جميل وثقه الإمام أحمد، والعجلي، وابن حبان، وغير واحد، وكان من الحفاظ[74]. وقال في حجاج بن الشاعر، وهو حافظ ثقة، وقد احتج به مسلم[75]. فهذه الأمثلة وغيرها تدل على أن الزيلعي يرى أن حكم أئمة الجرح والتعديل بتوثيق الرواة حكم منهم على صحة ضبط الراوي، وقوة حفظه.

70 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 1، ص 354.

71 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 3، ص 56.

72 – وعلى سبيل المثال راجع الزيلعي، **نصب الراية**: ج 1، ص 18. ج 1، ص 19. ج 1، ص 39. ج 1، ص 45. ج 1، ص 47. ج 1، ص 77. ج 1، ص 101. ج 1، ص 104. ج 1، ص 143. ج 1، ص 179. ج 1، ص 231. ج 1، ص 235. ج 1، ص 262. ج 1، ص 279. ج 2، ص 185. ج 2، ص 209. ج 2، ص 210. ج 3، ص 150. ج 3، ص 235. ج 4، ص 244. ج 4، ص 332. ج 4، ص 336. ج 4، ص 342. ج 4، ص 352. ج 4، ص 360. ج 4، ص 378.

73 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 2، ص 105.

74 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 3، ص 219.

75 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 1، ص 242.

مجلة الرسالة
AL-RISALAH JOURNAL
ACADEMIC BIANNUAL REFEREED JOURNAL
KULLIYYAH OF ISLAMIC REVEALED KNOWLEDGE AND HUMAN SCIENCES
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

e-ISSN: 2600-8394 VOL. 5. No. 1 March (1442-2021)

6- ومن طرق معرفة ضبط الراوي عند الزيلعي أيضاً: هو ألا يكون الراوي مختلطا، إذ أن الاختلاط دليل على ضعف ضبط الراوي، فقد يعرض للراوي عارض من العوارض يجعله مختلطا، وذلك بأن يصيبه الكبر الشديد بأسقامه، فيدعه عرضة للاختلاط، أو يذهب بصره، أو يموت له عزيز، أو يسرق ماله، أو يسقط عن الدابة، أو يتولى منصباً، أو تضيع كتبه وهو معتمد على القراءة فيها، ثم يحدث من حفظه بعد ذلك فتضيع الثقة بحديثه. وقد نقد الزيلعي ضبط بعض الرواة بحجة أنهم اختلطوا في آخر حياتهم في مواضع كثيرة، واليكم بعض الأمثلة: فقد ضعف الزيلعي خالد بن إياس وصالح مولى التوءمة من ناحية الضبط وبين أن علة ضعفهما هو الاختلاط[76].

قال أحمد في خالد ابن إلياس أو إياس: متروك الحديث، وقال أبو حاتم والبخاري منكر الحديث ليس بشيء [77] وقال الحافظ ابن حجر: متروك الحديث[78] وقال الحافظ ابن حجر في صالح مولى التوءمة: مقبول[79].ذكر الزيلعي حديثا وحكم عليه بأنه معلول، وعلته هو اختلاط سعيد بن أبي عروبة، فقال: سعيد بن أبي عروبة، قد اختلط بآخره[80].

قال أبو حاتم هو قبل أن يختلط ثقة، وقال أبو زرعة الدمشقي وأبو نعيم وابن حبان إنه اختلط[81] وقال الحافظ ابن حجر: سعيد ابن أبي عروبة ثقة حافظ له تصانيف[لكنه] كثير التدليس واختلط[82]. ذكر الزيلعي حديثا عن طريق عطاء بن السائب وضعفه وبين أن علة ضعفه هو الاختلاط عند عطاء بن السائب[83]. ذكر الزيلعي حديثا عن طريق

76 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 1، ص389.

77 – الحافظ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط1، 1326هـ)، ج 3، ص 80.

78 – الحافظ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، (سوريا: دار الرشيد، ط1، 1986م)، ص 187.

79 – الحافظ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص 559.

80 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 1، ص5.

81 – الحافظ ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج4، ص64.

82 – الحافظ ابن حجر، **تقريب التهذيب** (ص 239)

83 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 1، ص390.

مجلة الرسالة
AL-RISALAH JOURNAL
ACADEMIC BIANNUAL REFEREED JOURNAL
KULLIYYAH OF ISLAMIC REVEALED KNOWLEDGE AND HUMAN SCIENCES
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA
e-ISSN: 2600-8394 VOL. 5. No. 1 March (1442-2021)

أبي بكر بن عياش وضعفه، ثم قال: كان أبو بكر بن عياش من الحفاظ المتقنين، ثم اختلط حين نسي حفظه، فروى ما خولف فيه[84]. وقال أيضاً: وعلى بن زيد وثقه قوم، وضعفه آخرون، وجملة أمره أنه اختلط أخيراً[85].

على بن زيد هو ابن جدعان فقد ضعفه أكثر الأئمة من ناحية سوء حفظه وأما الاختلاط فلم يذكره أحد، بل قال ابن الجنيد قلت لابن معين علي بن زيد اختلط قال ما اختلط قط[86]. وعلى كل فالزيلعي يبين ضعفه وعدم ضبطه من ناحية الاختلاط فالذي يهمنا في هذا الموضع أن الزيلعي يدرك ضعف ضبط الرواة بسبب الاختلاط.

وقال في صالح مولى التوءمة: من أهل العلم، منهم من لا يحتج به لضعفه، ومنهم من يقبل منه ما رواه ابن أبي ذئب خاصة، انتهى. قال فيه ابن معين: ثقة، إلا أنه اختلط قبل موته، من سمع منه قبل ذلك فهو ثبت حجة[87]. هذه الأمثلة وغيرها تدل على أن الزيلعي يدرك ضبط الراوي إذا كان بعيدا بالاختلاط، فما حدثوا قبل الاختلاط مقبول ويحتج به، وأما إذا اختلفوا مع الثقات فمردود عليهم.

7- ومن طرق معرفة ضبط الراوي عند الزيلعي أيضاً: إذا اشترط الراوي أنه لا يروي الا عن ثقة، فروايته توثيق له. ذكر الزيلعي حديثا عن طريق إسحاق بن إسماعيل فوثقه وقال: وهو شيخ لأبي داود، وأبو داود إنما يروي عن ثقة عنده[88].

هذه جل طرق معرفة ضبط الراوي لدى الزيلعي، وقفت عليها من خلال مطالعتي لكتاب نصب الراية برهة غير قليلة من الزمن ومرة بعد مرة، ويزيد المحدثون بعض الطرق الأخرى، من ذلك:

اختبار الراوي، وللاختبار صور، منها:

أ — أن يأتي اليه أحد أئمة الجرح والتعديل، فيسأله عن بعض الأحاديث، فيحدثه بها على وجه ما، ثم يأتي اليه بعد زمن، فيسأله عن الأحاديث نفسها، فإن أتى بها كما سمعها منه في المرة الأولى؛ علم أن الرجل ضابط لحديثه، ومتقن

84 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 1، ص 409.
85 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 1، ص77.
86 – الحافظ ابن حجر، **تهذيب التهذيب** (7/ 324)
87 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 2، ص 275.
88 – الزيلعي، **نصب الراية**، ج 1، ص199.

له، أما إذا خَلَّط فيها، وقَدَّم وأَخَّر؛ عَرَفَ أنه ليس كذلك، وتكلم فيه على قدر خطئه ونوعه، فإن كانت هذه الأخطاء يسيرة عددا ونوعا؛ احتملوها له إذا كان مكثرا، وإلا طُعِن فيه. إلا أن النظر لا يقتصر على مسألة القلة والكثرة فقط، بل يُراعَى في ذلك أيضاً نوع الخطأ: فقد يكون الخطأ قليلاً، إلا أنه فاحش، فيذهب بحديث الراوي، كما جاء عن الدارقطني أنه قال في الربيع بن يحيى بن مقسم: حَدَّث عن الثوري عن ابن المنكدر عن جابر، قال: جَمَع النبي ﷺ بين الصلاتين، ثم قال: وهذا حديث ليس لابن المنكدر فيه ناقة ولا جمل، وهذا يُسقط مئة ألف حديث، وقال أبو حاتم في "العلل": هذا باطل عن الثوري[89].

ب – وهناك صورة أخرى لاختبار الرواة لمعرفة ضبطهم، وهي أن يدخل في حديث الراوي ما ليس منه، ثم يقرأ عليه ذلك كله، موهمًا أن الجميع حديثه، فإن أقره وقبله، مع ما أُدخل فيه؛ طعن في ضبطه، وإن ميز حديثه من غيره؛ علم أن الرجل ضابط، ومثال ذلك: ما حصل من يحيى بن معين مع أبي نعيم الفضل بن دكين الكوفي[90].

ج – ومن صور الاختبار أيضاً التلقين.

د – ومن صور الاختبار أيضاً قلب الحديث، ليعرف ضبط الراوي من عدمه أو قلته، ويحكم عليه بما يستحق حسب حِذْقه، وفطنته، وضبطه، أو غفلته، وعدم فهمه، وهذا يفعله الشيوخ مع تلاميذهم لمعرفة نباهتهم وتيقظهم، والعكس، كما جرى من حماد بن سلمة مع ثابت البناني[91].

وكذلك يُعرف الضبط بالمذاكرة، كما قال أبو زرعة: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرتُه، فأخذت عليه الأبواب[92].

89 – انظر: ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج2، ص227.

90 – انظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1422هـ/ 2002 م)، ج3، ص 353.

91 – انظر: ابن أبي حاتم الرازي، **الجرح والتعديل**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1271 هـ/ 1952 م)، ج2، ص 449.

92 – انظر: ابن الجوزي، **مناقب أحمد**، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. (السعودية: دار هجر، ط2، 1409 هـ) ص 85.

نتائج البحث

من خلال هذا المقال توصلت الى ما يأتي:

1 – ان الحافظ الزيلعي من أئمة الفقه والحديث معا، وكذلك له رسوخ في شتى العلوم.

2- ان ضبط الرواة ينقسم الى قسمين: ضبط الصدر وضبط الكتاب، فقل من الرواة من اكتمل في الجانبين، ومن ضعف ضبطه في واحد منهما وقوي في الآخر، فروايته بالطريقة التي هو قوي فيها لا يؤثر على ضبطه ولا يحكم عليه بالضعف.

3- بالبحث والتتبع في كتاب نصب الراية في موضوع ضبط الرواة توصلت الى أن الزيلعي يدرك ضبطهم من وجوه عدة منها: مقارنة مرويات الراوي بمرويات غيره من الثقات المتقنين، تفرد الراوي بأمر لم يوافقه غيره، استفاضة ضبط الراوي بين الأئمة، خلو رواياته عن الاضطراب، تزكية بعض أئمة الجرح والتعديل للراوي، عدم الاختلاط، اشتراط الراوي ألا يروي الا عن ثقة.

4- قلما يخالف الحافظ الزيلعي في أحكامه على الأحاديث غيره من الأئمة.

5- كتاب نصب الراية من أهم الكتب التي كتبت في ميدان الجرح والتعديل.

المصادر و المراجع

1. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل. دار إحياء التراث العربي بيروت. الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م.
2. ابن الأثير الجزري، جامع الأصول في أحاديث الرسول. تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط. مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى 1392 هـ، 1972 م.
3. ابن الجوزي. مناقب أحمد. تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. دار هجر. الطبعة: الثانية، 1409 هـ.
4. ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح. تحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل. دار الكتب العلمية. الطبعة: الأولى. 1423 هـ / 2002 م.
5. ابن حجر. تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة: الأولى، 1986م.
6. ابن حجر. تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. الطبعة الأولى، 1326هـ.
7. ابن حجر، الدرر الكامنة. دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد/ الهند. ط:2، 1972م.
8. ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري. دار المعرفة بيروت (1379هـ).
9. ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر. تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى (1422هـ).
10. ابن رجب الحنبلي. شرح علل الترمذي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. مكتبة المنار الأردن. الطبعة: الأولى، 1987م.
11. ابن فهد المكي، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ. دار الكتب العلمية. ط:1، 1998م.
12. ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره. دار الرسالة العالمية، ط: الأولى، 2009م.

13. ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى.

14. أبو شُهبة، الدكتور محمد بن محمد. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، دار الفكر العربي.

15. البابانى، إسماعيل، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

16. البيهقي. أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الثالثة، 2003م.

17. الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر. الطبعة: الثانية، 1975 م.

18. جمال الدين، يوسف بن تغري. النجوم الزاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

19. الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت 1979م.

20. الخطيب البغدادي. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: الدكتور محمود الطحان. مكتبة المعارف – الرياض.

21. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية. تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني. المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

22. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي. بيروت. الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م

23. الخطيب البغدادي، تقييد العلم. إحياء السنة النبوية بيروت.

24. الدارقطني، سنن الدارقطني تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره. مؤسسة الرسالة، بيروت. لبنان. ط: الأولى، 2004 م.

25. الدارمي، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية. ط: الأولى، 2000 م

26. الرازي. مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد. المكتبة العصرية بيروت، الطبعة: الخامسة، 1420هـ/ 1999م.

27. رفعت بن فوزي عبد المطلب، توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، مكتبة الخنانجي بمصر. الطبعة: الأولى.

28. الزركلي، الأعلام. دار العلم للملايين. ط:15، (2002م)

29. الزمخشري. محمود بن عمرو بن أحمد، أساس البلاغة. تحقيق: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1998 م.

30. الزيلعي. نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد عوامة. مؤسسة الريان للطباعة والنشر بيروت لبنان. ط: الأولى، 1997م.

31. السجستاني، أبوداود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره. دار الرسالة العالمية، ط: الأولى،2009 م.

32. السيوطي، ذيل طبقات الحفاظ، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات. دار الكتب العلمية بيروت.

33. الشافعي. محمد بن ادريس. الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر. مكتبه الحلبي مصر. الطبعة: الأولى، 1940م.

34. الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: دار المعرفة. بيروت.

35. الشيباني، أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة الطبعة: الثانية، 1999م.

36. الطبراني. المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. مؤسسة الرسالة بيروت. ط: الأولى، 1984م.

37. الطيبي، الخلاصة في معرفة الحديث. تحقيق: أبو عاصم الشوامي الأثري. المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع. الطبعة: الأولى، 2009 م.

38. عبد القادر، الدكتور أبو ذر الشاذ والمنكر وزيادة الثقة – موازنة بين المتقدمين والمتأخرين. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. الطبعة: الأولى، 2005م.

39. عتر، نور الدين. أصول الجرح والتعديل. دار اليمامة للطباعة والنشر، دمشق. 2007م.

40. عتر، نور الدين، السنة المطهرة والتحديات، مجلة مركز بحوث السُنَّة والسيرة، قطر، العدد الثالث، 1408 هـ – 1988 م.

41. العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. الطبعة: الأولى، 1969م.

42. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. لبنان. الطبعة: الثامنة، 1426 هـ – 2005 م.

43. الفيومي. أحمد بن محمد. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. المكتبة العلمية. بيروت.

44. قاسم بن قطلوبغا، منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. مكتبة الخانجي مطبعة السعادة بمصر. 1950م.

45. القشيري، مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي بيروت.

46. الكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي. دار البشائر الإسلامية. الطبعة: السادسة 1421هـ.

47. اللكنوي، الشيخ عبد الحي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، دار الكتاب الاسلامي القاهرة.

48. المناوي، اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر. تحقيق المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد الرياض، (1999م).

49. النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق: محمد عثمان الخشت. دار الكتاب العربي، بيروت. الطبعة: الأولى، 1985م.

50. النيسابوري. أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله. المدخل إلى كتاب الإكليل، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد. دار الدعوة – الاسكندرية.